مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) من وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم(*)

الباحث/ عبد العزيز خالد أحمد آل محسن
كلية التربية، جامعة الملك خالد - السعودية

*) تاريخ تسليم البحث 2/11/2024 تاريخ قبوله للنشر 15/12/2024
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) من وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم

الباحث/ عبد العزيز خالد أحمد آل محسن
كلية التربية، جامعة الملك خالد - السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحولات الاقتصادية، ومعرفة وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم بالتحولات الاقتصادية في السياسات التربوية لتحقيق رؤية المملكة (2030)، وتوضيح إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم بالتحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (34) من خبراء اقتصاديات التعليم، وقد اعتمد الباحث الاستبانة أداة لهذه الدراسة، وأظهرت النتائج أن: المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة خبراء اقتصاديات التعليم حول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية بدرجة (موافق) وبمتوسط (3.75) وانحراف معياري (10.7)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (3.3-4.14)، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير (النوع، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي)، وفي ضوء ما توصلت الدراسة له من نتائج يوصي الباحث بضرورة السعي من أجل تطوير سياسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لتعزيز اقتصاديات التعليم واقتصاديات المعرفية لتحقيق تميز تنافسي عالمي، وضرورة السعي الجاد والحثيث من قبل وزارة التربية والتعليم لتطوير مراكز البحوث للارتقاء بقدرتها التنافسية والاقتصادية لتحقيق رؤية المملكة (2030).

الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية، السياسات التربوية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

Economic Transformations in Educational Policies According to Saudi Vision 2030 from the Perspective of Education Economics Experts

Abdulaziz Khalid Ahmed Al-Mohsen
College of Education, King Khalid University - Saudi Arabia

Abstract

The current study aimed at a statement on the concept of economic transformations, a statement on the education economists' viewpoint on the economic transformations in educational policies to achieve the Kingdom's Vision (2030), and clarifying whether there are statistically significant differences at the level of significance (a≤0.05) between the educational economists' viewpoints. On the economic transformations in educational policies according to the Kingdom's vision 2030 due to the variable (gender, educational qualification, job title), the descriptive analytical method was used, and the study sample consisted of (34) educational economics experts, and the researcher adopted the questionnaire as a tool for this study, The results of the study showed that: The general average of the responses of the study sample members, the economists of the study, about the economic transformations in the educational policies, with a degree (agreement), with an average of (3.75) and a standard deviation of (10.7). The arithmetic averages of the phrases ranged between (3.3-4.14), and there are no significant differences Statistical at the level of significance (a≤0.05) between the views of educational economists experts on the economic transformations in educational policies according to the Kingdom's vision 2030 due to the variable (gender, educational qualification , job title), and in light of the results of the study, the researcher recommends the need to strive for the development of higher education policies in the Kingdom of Saudi Arabia to enhance the economics of education and knowledge economies to achieve global competitive excellence, and the need to strive hard and relentless by the Ministry of Education to develop research centers to advance its competitive and economic ability to achieve the Kingdom's Vision (2030).

Keywords: economic transformations, educational policies, vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030).

مقدمة الدراسة:

يشهد القرن الواحد والعشرين تطورات وتحولات سريعة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وهذه التحولات جاءت استجابة للفكر الاقتصادي، وهذا بدوره كان استجابة للتغيرات والمعطيات الجدية لكل مرحلة من مراحل التاريخ.

وفي ضوء اعتماد المملكة العربية السعودية على الموارد الطبيعية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم تحديد التنويع الاقتصادي بوصفة عنصرًا أساسيًا في مسيرة التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، وفضلًا عما يمثله التنوع الاقتصادي من ركيزة أساسية لرؤية المملكة (2030) وهدفًا تسعى الحكومة لتحقيقه (الاستعراض الطوعي الوطني الأول، 2018).

ولقد كان اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم واضحًا منذ تأسيسها على يد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود فمنذ السنوات الأولى لتأسيس المملكة سار التعليم بخطى حثيثة ومتسارعة نوعًا وكمًا، وزارد النمو في معدل الطلاب على مستوى التعليم العام والعالي مع زيادة أعداد المدارس وانتشارها في أنحاء المملكة كافة، كما تضاعفت كمية المخصصات المالية للإنفاق على التعليم عشرات المرات، وإن مما لا يخفى على المطلع على الشأن التربوي في المملكة ليلاحظ ما يتجاذبه من مجموعة مؤثرات تتراوح بين الإغداق الحكومي عليه والمحاولات المستمرة في تطويره والسعي للسبق في ركب الدول المتقدمة تعليميًا من جهة، وما بين الضعف الملاحظ في كثير من مخرجاته وقلة الكفاءة الداخلية والخارجية لها من جهة أخرى (الداود، 2017، 445).

تعد اقتصاديات التعليم فرعا للعملية التربوية، بما تشتمل عليه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم وتأهيلهم، وكذلك يشمل تدريب العاملين أثناء الخدمة، والقوى البشرية المتعطلة ولا تتمكن من التفاعل مع العملية التعليمية، كما يهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم، وأمواله ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة التي تعود على المجتمع، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وما يتضمن ذلك من عوامل اقتصادية بحتة، وتنظر اقتصاديات التعليم إلى التعليم من منظور اقتصادي، من خلال أطر عديدة مثل دراسة اقتصاديات الموارد البشرية، والمتطلبات المالية للتعليم، والتعليم في ضوء أهداف الاقتصاد وتحليل العائد المادي من التعليم، كل ذل في ضوء التكلفة، والإنتاجية التعليمية، وتفعيل قياس المخرجات في ضوء المدخلات.

وهكذا يجري تحليل دقيق للعملية التربوية ويشمل تحليل المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها فضلًا عن الحاجة الضرورية التي تشبعه اقتصاديًا حتى أصبحت اليوم اقتصاديات التعليم فرعًا هام من فروع النظرية الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من الخطابات الأساسية في العلوم الاجتماعية، وفي أواخر الستينات من

القرن الماضي اكتسبت أهمية كبيرة، وهي مجال قديم وحديث في الوقت ذاته إذ اهتم به منذ القدم وأكد المختصون والمهتمين مؤكدين على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية وتأهيلها، من خلال العمليات التربوية وما تقدمه من علوم إسهامات في نمو الاقتصاد والمعرفة وتطورها، فقد قال (كوان شو) وهو حكيم معروف منذ (25) قرنا مضت: "إن الحبوب التي يزرعها الإنسان يحصدها" (الرويلي، 2017، 20).

تبرز أهمية علم اقتصاديات التعليم من خلال مضمونه كعلمًا، ولا يتحدد مجاله بزمن أو مكان معين إذ وجد قديمًا وحديثًا، وقد نتج هذا العلم منذ الستينات من القرن الماضي وعلى الرغم من جذوره التاريخية العميقة، التي ترجعها بعض الدراسات العلمية إلى عصر أفلاطون وما قبله من عصور الفلاسفة، ومثله من العلوم الأخرى فقد اختلف المتخصصون في هذا العلم، وتحديد جوانبه كنتيجة لارتباطه بميزانية العملية التعليمية، لكنهم أتفقوا حول الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا العلم، والتي تبرز الحاجة نتيجة للتقدم الكبير في مجال العلم وتكنولوجيا المعلومات، إذ أدى ذلك إلى حدوث تغييرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة وبالأخص في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى التعديلات في بعض الجوانب التشريعية وما استحدثته من بعض التغييرات في النظم والمؤسسات الكبرى، في الدول المتقدمة، وتكمن أهمية هذا العلم في مدى الحاجة إلى التقدم ومواكبه تغيرات العصر، إذ يوصف المجتمع المتقدم بأنه مجتمع حديث أو مجتمع المعلومات الجديدة والثورة المعرفية، التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة، وتتعدد مصادرها، بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومختلفة، ومتنوعة دون أية تكاليف، أو جهد كبير في البحث، وقد أصبحت المعرفة والإبداع أحد أهم سمات هذا العصر، كونها من أهم العوامل المؤثرة والمحددة في تقدم وازدهار المجتمعات، والتي لا تقنع باستخدام المعلومات لفهم واقع الحياة فقط، بل في مدى تطبيقها والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...إلخ، وإنما تعمل فضلًا عن ذلك على إنتاج المعرفة وتحليلها، وتسويقها كي تصبح مصدرًا اقتصاديًا رئيسًا على عكس الشعوب النامية التي لا تهتم بهذا العلم، ومن هنا برزت الحاجة والضرورة الملحة إلى تبني علم اقتصاديات التعليم في الدول (درويش، 2016، 45).

ومن خلال ما سبق يتبين أن أهمية اقتصاديات التعليم تتلخص في تقديرها لمدى حاجة التعليم لمستجدات ومتطلبات العصر الجديد، وإبراز مدى حاجة الدولة للتطوير والمعرفة القائمة على الاقتصاد وتطويره وتقدمه في الدولة.

إن السياسات التربوية تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين وصانعي السياسات، وذلك لارتباطها الوثيق بالسياسات العامة للدول، ولما تقوم به من دور هام في تشكيل وتوجيه حركة النظام التعليمي بكافة عناصره في الحاضر واستشراف ما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل بوصفه أحد العوامل الاستراتيجية

الهامة التي تؤثر في العملية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية للمجتمعات أجمع، وعن طريقة يتم بناء وضبط سلوك وتوجهات أفراد المجتمع في كافة المجالات وفق القيم التي يتبناها المجتمع (السهلي، 2019، 16).

ويشير أبو ناصر؛ الجغيمان (2012، 22) إلى أن بدأ الاهتمام بالسياسة التربوية في الوطن العربي بشكل ملحوظ في أواخر عقد السبعينات، تحديدًا بعد صدور تقرير استراتيجية تطوير التربية في المنطقة العربية، حيث قامت عدة دول عربية بالاهتمام الفعال بالسياسة التربوية.

لذلك فالسياسات التربوية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة المتقدمة، ومن أجل ذلك لابد أن تتماشى معها في كل نواحيها وعلاقاتها، وتعد السياسة التربوية أولى مراحل العملية التعليمية وهي من أهم المراحل، فمن خلالها يتم تحديد الاستراتيجيات الرئيسة، التي تدار من خلالها العملية التعليمية، بحيث تصاغ من أجلها الأهداف المسؤولة عن التربية، وتستمد السياسة التربوية معالمها من تقاليد البلد، وقيمه، وثقافته، وتصوراته المستقبلية، وتنبثق السياسة التربوية بشكل عام عن الفلسفة التربوية التي تفرزها الفلسفة الاجتماعية في المجتمع (السهلي، 2019، 25).

ويذكر أبو ناصر (2012، 21) أن السياسة التعليمية أو التربوية تتحدد في إطار التعليم وفلسفته وثقافته وأهدافه، ومراحله وأنواعه في المجتمع، فلا يمكن أي دولة أن تنهض فكريًا وحضاريًا إذا لم يكن لديها سياسة تعليمية متطورة وواضحة، وواقعية ومرنة، تكون مستمدة من فلسفة المجتمع، ومنسجمة تمامًا مع مبادئه، وقيمه وعاداته وتقاليده، وقائمة على أسس علمية، فالسياسة التربوية المبنية على أسس علمية تسهم في تحقيق: توجيه واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة:

أ- تحديد المسؤوليات الإدارية اللازمة عند تنفيذ تلك السياسات.

ب- حل كثير من المشكلات التربوية، وتسهم في تغيير الأوضاع التربوية القائمة وغير المرغوب فيها.

ت- وضع الخطط والاستراتيجيات وبناء البرامج التي تسهم في بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع وأفكاره.

ث- تحدد آلية لقياس وتقييم الأداء في النظام التعليمي.

ج- تحديد الأطر العامة والمبادئ والقيم التي تقوم على ضوئها العملية التربوية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن السياسة التربوية هي العامل الهام في بناء المنظومة التعليمية بأكملها ورسم خططها المستقبلية وتحديد أهدافها وطرق تقييمها.

ويذكر لهبوب (2012، 53) أنه لابد أن يكون للسياسة التربوية أهداف عامة وأهداف خاصة، ولذلك تختلف أهداف السياسات التربوية دائمًا من دولة إلى أخرى، سواء كان هذا الاختلاف بين المجتمعات من حيث المعتقدات، أو الأديان والقيم، والعادات، والتقاليد، والنظرة للطبيعة البشرية، والثروات

الطبيعية، من الموارد والبشـرية وغيرها؛ وتعد عملية تحديد أهداف السـياسـات التربوية من أهم الخطوات لتنفيذ السياسة التربوية الفعالة والقادرة على تقدم المجتمع، لذلك من الضروري أن تكون أهداف السياسة التربوية محددة وواضحة، وعملية وتوضع بطريقة تحدد مسار السياسة التربوية.

وهناك دراسات عدة تناولت موضوع الدراسة ومتغيراتها منها دراسة السهلي (2019) التي هدفت إلى تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة والكشف عن التحديات التي تواجه تطوير السياسات التربوية للعملية التعليمية، وكان من أهم نتائجها أن واقع السياسات التربوية للعملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، في الجامعات السعودية جاء بدرجة موافقة متوسطة، أما دراسة اليامي (2018) التي هدفت إلى تحديد رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السـعودية في ضـوء رؤية المملكة (2030)، واسـتخدمت المنهج الوصـفي التحليلي الوثائقي المقارن، وكانت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، وتوصلت إلى أن هناك العديد من القضايا والاستراتيجيات والسياسات التي لها علاقة بمستقبل التعليم في المملكة تم تحديثها بشـكل يتلاءم مع أهداف رؤية (2030)، أما دراسـة (Mintro & Gunn 2016)، التي سـعت إلى معرفة التغيير في سـياسـة التعليم العالي في أوروبا: تمويل البحوث الأكاديمية، هدفت إلى المعرفة واقع الجامعات داخل الحياة الأوروبية، ودورها في تقييم البحوث، لقياس أثرها على النمو في المجتمع، وتحقيق رؤية (2030) واسـتخدمت المنهج التحليلي لتحليل مؤشـرات النمو الاقتصـادي في دول الاتحاد الأوروبي، وكانت من أهم نتائجها سـيطرة مفهوم الاقتصـاد المعرفي على سـياسـات العملية التعليمية، وتم وضـع سـياسـات فعالة لتحقيق أهداف الوطن الاقتصـادي واقتصـرت دراسـة (Trani and Holsworth, 2013)، على معرفة التحول الممكن للجامعة: التعليم العالي والتطور الاقتصـادي والاقتصـاد المعرفي، وسـعت وصـف مالا غنى عنه للجامعة من ضـرورة التحول المبتكر لمؤسـسـات التعليم العالي وتغير السياسة التربوية لمواكبة التطور الاقتصادي حول العالم، والكشف عما إذا كانت مؤسسات التعليم العالي تحدد تحولاتها بفعل الكثير من الحقائق الاقتصـادية اليوم على المسـتوى الإقليمي، من أهم نتائجها أنه لا تزال الكثير من الدول حول العالم في حاجة إلى تغير سـياسـتها التعليمية لتصـبح ملائمة للتحولات الاقتصادية الهائلة وتحديات القرن الحادي والعشرين.

ومن خلال اسـتعراض الدراسـات السـابقة يتبين أنه تدور جميعها حول التغيرات التي طرأت على السياسات التعليمية وإعداد المعلم، سواء في ضوء مؤشرات القرن الحادي والعشرين، أو في ضوء التحولات الاقتصـادية، وقد أكدت على أهمية الاقتصـاد المعرفي وأشـارت إلى دوره في العملية التعليمية، وعلى ضـرورة تغيير السـياسـات التعليمية بشـكل يتلاءم مع تحديات القرن الحادي والعشـرين الذي يتميز بالثورة المعرفية

الهائلة، والتحولات الاقتصادية السريعة، واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في هيكلة الدراسة وتحديد منهجها، وتكوين خلفية نظرية عن موضوعها.

ومع دخول القرن الحادي والعشرين وما يحمله من انفتاح عالمي، وثقافي، وتقني برزت الحاجة إلى تطوير السياسات التربوية للدول التي تتطلع للنهوض، ومواكبة ذلك الانفتاح مع المحافظة على الهوية الثقافية، والدينية، للمجتمع بإعداد المواطن بمهارات القرن اللازمة، وهذا يتطلب من السياسات التربوية إعادة النظر في خططها وتوجهاتها المتنوعة في ضوء قدرة أهدافها العامة على الاستجابة لمعطيات العولمة، والتسارع العلمي والتقني، مما يتطلب إيجاد لون من التكامل والتنسيق مع السياسات الأخرى في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لوضع الآليات والإجراءات التي تكفل لتلك المواكبة فرص النجاح والفاعلية.

مشكلة الدراسة:

أكدت رؤية المملكة العربية السعودية (2030) أن من أبرز أهدافها في مجال التعليم العام والتعليم العالي أن يسهم التعليم في دفع عجلة الاقتصاد عن طريق سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية، 2016، 40).

كما وأسفرت دراسة الخبراني (2015، 1) عن أهمية صناعة السياسات التعليمية، وأن تبدأ بقاعدة الهرم وتنتهي بقمته، وأن يشترك في صناعتها كل من له صلة بالعملية التعليمية التربوية وأكدت الدراسة على ضرورة إعادة النظر في آليات صناعة وصياغة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

كما جاءت أهم نتائج دراسة المنقاش (2006، 381) بأن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عامًا، ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير، لتلبي التغييرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى العالم أجمع، خاصة في مجال التعليم، كما وأكدت الدراسة وجود بعض الملاحظات على سياسة التعليم في المملكة من ناحية صياغة المضمون والتطبيق لكي تتوافق مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

ومن هذا المنطلق **تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:**

1- ما وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم بالتحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة 2030؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير (النوع، وسنوات الخدمة، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- بيان وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم بالتحولات الاقتصادية في السياسات التربوية لتحقيق رؤية المملكة (2030).

2- توضيح إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير (النوع، وسنوات الخدمة، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي).

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

أولًا الأهمية النظرية:

1- حيوية الموضوع الذي يتناول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030).

2- ندرة الدراسات التي تطرقت لموضوع التحولات الاقتصادية.

ثانيًا الأهمية التطبيقية: يؤمل أن تفيد نتائج الدراسة الحالية:

1- وزارة التعليم بالتخطيط وبناء الثقافة وتطوير الأنظمة الكفيلة باستثمار اقتصاديات التعليم على أحسن وجه.

2- المختصين في الاستثمار الأمثل للعوائد المادية والبشرية على كافة المجالات، وتحديد التمويل المطلوب والموازنة بينه وبين الموارد المتاحة لإنتاج مخرجات فعالة في التنمية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030)، من وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم.

الحدود البشرية والمكانية: خبراء اقتصاديات التعليم في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية وموظفي مكتب تحقيق الرؤية بمنطقة الرياض.

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (1443هـ/2022م).

مصطلحات الدراسة:

تتحدد مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلي:

التحولات الاقتصادية:

وتعني: "تحويل هيكل الاقتصاد إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص، وتمكين القطاع الثالث، وتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود بوتيرة أسرع" (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016، 36).

ويعرف الباحث التحولات الاقتصادية إجرائيًا بأنها: برنامج لتعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي لتسريع تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة مرونة الاقتصاد ودعم الازدهار والنمو المستدام.

السياسات التربوية:

عرفها (عياصرة، 2011، 38) بأنها: "تفكير منظم، يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم، التي يراها واضعوا السياسة التربوية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة".

ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها: قوانين وأنظمة توجه النظام التعليمي والتربوي في التعليم العام والعالي لتحقيق أهدافها في ضوء وظائفها الرئيسية.

اقتصاديات التعليم:

يعرفها قاموس التربية على أنها: "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد" (الصمادي، 2015، 15).

ويعرف الباحث اقتصاديات التعليم على أنها: العملية التي يمكن من خلالها تحديد معطيات التعليم الاقتصادية، وتحديد النواتج التي تترتب على هذه المعطيات.

المنهجية وإجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمنسابته موضوع الدراسة واسئلتها، الذي يعرف بأنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (ملحم، 2000، 324).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تكون عينة الدراسة ممثلة عن المجتمع، وخصائصها كما يأتي:

1- متغير الجنس

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	31	91.2
انثى	3	8.8
المجموع الكلي	**34**	**100.0**

يبين جدول (1) أن (31) من أفراد العينة ذكور أي ما نسبته (91.2%)، وأن (3) من أفراد عينة الدراسة إناث أي ما نسبته (8.8%).

2- متغير المؤهل العلمي

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	6	17.6
دراسات عليا	28	82.4
المجموع الكلي	**34**	**100.0**

يبين جدول (2) أن (6) من أفراد العينة الخبراء مؤهلهم العلمي بكالوريوس أي ما نسبته (17.6%)، وأن (28) من أفراد عينة الدراسة الخبراء مؤهلهم العلمي دراسات عليا أي ما نسبته (82.4%).

3- متغير المسمى الوظيفي

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير	11	32.4
نائب /مساعد	6	17.6
مشرف/مسؤول/مكتب/ مستشار	13	38.2
موظف اداري	4	11.8
المجموع الكلي	**34**	**100.0**

يبين جدول (3) أن (11) من أفراد العينة مسماهم الوظيفي مدير أي ما نسبته (32.4%)، وأن (6) من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي نائب مدير، أو مساعد مدير أي ما نسبته (17.6%)،

وأن (13) من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مشرف، ومسؤول، ومكتب، أي ما نسبته (38.2%)، وأن (4) من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف إداري أي ما نسبته (11.8%).

أداة الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة لها.

1- **صدق أداة الدراسة:** تم قياس صدق الأداة من خلال طريقتين، هما:

أ- **الصدق الظاهري:** بعد إعداد الصورة الأولية للاستبيان، تم عرضه على مجموعة من المحكمين التربويين المتخصصين في مجال التربية بغرض الحكم إذا ما كانت أداة الدراسة تقيس ما وضعت لقياسه، والأخذ باقتراحاتهم وملاحظاتهم بعد حكمهم على مستوى تمثيل العبارات لمجالات الاستبيان، ووضوحها وملائمتها لأهداف الدراسة، وسلاسة التعبير والتراكيب اللغوية، وتم التعديل على الأداة تبعًا لملاحظات المحكمين، من حيث إعادة الصياغة أو حذف بعض العبارات أو إضافة بعض العبارات، وتكونت الأداة بصورتها النهائية من (15) فقرة.

ب- **صدق الاتساق الداخلي:** تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للأداة.

جدول (4) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المهارات مع بعدها

الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط
فقرات الأداة			
1	.720**	2	.794**
3	.670**	4	.851**
5	.846**	6	.848**
7	.871**	8	.776**
9	.817**	10	.730**
11	.674**	12	.822**
13	.674**	14	.749**
15	.823**	** دالة عند مستوى α 0.01	

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهي تتراوح ما بين (0.670-0.871) وجميعها معاملات ارتباط قوية.

1- ثبات أداة الدراسة: تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach) لأداة الدراسة ككل، للتأكد من ثباتها وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول (5) الآتي:

جدول (5) معامل ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach) لكل فقرات أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
المجموع الكلي للمحور	15	.952

ويُعدّ معامل ثبات مناسب لأغراض الدراسة الحالية؛ حيث بلغت قيمته للأداة ككل (0.952)، وهي درجة ثبات عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاستخلاص نتائج الدراسة استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية (spss) لتحليل البيانات ومعالجتها وذلك كما يلي:

- حساب التكرارات، والنسب المئوية، لوصف أفراد الدراسة تبعًا لمتغيرات الدراسة وتحديد نسبة استجابتهم.
- المتوسطات الحسابية (Mean)، لترتيب إجابات أفراد الدراسة عن عبارات الاستبانة.
- الانحرافات المعيارية (Standard Daviation)، للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة عن متوسطها الحسابي.
- معامل ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach)، للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة).
- معامل ارتباط بيرسون، للتأكد من صدق البناء لفقرات الاستبانة، وصدق الاتساق الداخلي لعباراتها.

مقياس الحكم على النتائج:

تمَّ اعتماد المعيار التالي للحكم على درجة استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة:

جدول (6) درجة القطع لتحديد درجة استجابات عينة الدراسة

المتوسط الحسابي	الدرجة
1 – 1.80	غير موافق بشدة
1.81 – 2.60	غير موافق
2.61 – 3.40	محايد
3.41 – 4.20	موافق
4.21 – 5.00	موافق بشدة

عرض نتائج الدراسة:

أولًا: عرض نتيجة إجابة السؤال الأول والذي ينص على: **(ما وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم بالتحولات الاقتصادية في السياسات التربوية؟)**.

تمَّ استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والترتيب لاستجابات خبراء اقتصاديات التعليم حول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية، وكانت النتائج، كما يأتي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة خبراء اقتصاديات التعليم حول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تسعى وزارة التعليم إلى رفع مستوى الكفاية الاقتصادية للتعليم العالي.	3.94	.850	78.8	4
2	تسعى وزارة التعليم إلى رفع مستوى الكفاية الاقتصادية للتعليم العام.	3.76	1.04	75.2	6
3	تشجع الوزارة الجامعات على البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم بالإضافة إلى ميزانية كل جامعة وفقًا لظروفها.	4.02	.869	80.4	3
4	تهدف اقتصاديات التعليم لزيادة الكفاءة الداخلية لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.85	.857	77	5
5	تهدف اقتصاديات التعليم لزيادة الكفاءة الخارجية لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.64	.949	72.8	10
6	تعمل اقتصاديات التعليم على تحسين جودة التعليم لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.58	1.10	71.6	13
7	تتبنى اقتصاديات التعليم النظم الادارية الحديثة لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.67	1.006	73.4	10
8	تُسهم اقتصاديات التعليم بتوظيف أمثل لتقنية المعلومات لتحقيق رؤية المملكة (2030).	4.14	.892	82.8	1
9	تُسهم اقتصاديات التعليم في توظيف تقنية الاتصالات لتحقيق رؤية المملكة (2030).	4.08	.900	81.6	2
10	تعمل اقتصاديات التعليم على تطوير أوجه التعاون مع المؤسسات العلمية في الخارج لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.70	.798	74.0	8
11	تسعى الرؤية الاقتصادية لتطوير مراكز البحوث للارتقاء بقدرتها لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.52	1.022	70.4	14
12	تعمل اقتصاديات التعليم على التنافس في الابداع لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.61	.888	72.2	12
13	تُسهم اقتصاديات التعليم في توفير المزيد من الخدمات التعليمية للمجتمع لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.70	.835	74	8
14	تعمل الرؤية الاقتصادية للتعليم على تحسين متوسط دخل الفرد على مستوى الجماعة.	3.30	1.045	66	15
15	تُسهم الرؤية الاقتصادية للتعليم في نقل التعليم من المستوى المتأخر إلى مرحلة الازدهار لتحقيق رؤية المملكة (2030).	3.76	.986	75.2	6
	المجموع الكلي	**3.75**	**10.79**	**75.7**	

يظهر من جدول السابق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة خبراء اقتصاديات التعليم حول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية، كانت بمتوسط (3.75) وانحراف معياري (10.7)، ودرجة (موافق) وتُعَدُّ درجة كبيرة.

من جدول (7) تبين أن أعلى (3) عبارات في هذا البعد كانت

- العبارة (8) التي تنص على: "تُسهم اقتصاديات التعليم بتوظيف أمثل لتقنية المعلومات لتحقيق رؤية المملكة (2030)"، وحصلت على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.14) ودرجة موافق.
- والعبارة (9) والتي تنص على: "تُسهم اقتصاديات التعليم في توظيف تقنية الاتصالات لتحقيق رؤية المملكة 2030"، وحصلت على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.08) ودرجة موافق.
- والعبارة (3) والتي تنص على: "تشجع الوزارة الجامعات على البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم بالإضافة إلى ميزانية كل جامعة وفق لظروفها"، وحصلت على الترتيب الثالث بوزن نسبي (4.02) ودرجة موافق.
- المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (3.3- 4.14).

كما يتبين من جدول (7) أن أدنى 3 عبارات في هذا البعد كانت:

- العبارة (14) والتي تنص على: "تعمل الرؤية الاقتصادية للتعليم على تحسين دخل متوسط دخل الفرد على مستوى الجماعة"، وحصلت على الترتيب الأخير (الخامس عشر) ومتوسط حسابي (3.3) ودرجة محايد.
- العبارة (11) والتي تنص على "تسعى الرؤية الاقتصادية لتطوير مراكز البحوث للارتقاء بقدرتها لتحقيق رؤية المملكة (2030)"، حصلت على الترتيب قبل الأخير بمتوسط حسابي (3.52) ودرجة محايد.
- العبارة (6) والتي تنص على: "تعمل اقتصاديات التعليم على تحسين جودة التعليم لتحقيق رؤية المملكة (2030)"، وحصلت على الترتيب قبل الأخير بمتوسط حسابي (3.56) ودرجة موافق.

ثانيًا: عرض نتيجة إجابة السؤال الثاني والذي ينص على: **(هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة 2030 تعزى لمتغير "النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي"؟).**

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام اختبار t لمتغير الجنس والمؤهل العلمي، واختبار One Way Anova "التباين الأحادي" لمتغير المسمى الوظيفي.

أولًا: متغير الجنس

جدول (8) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين – الجنس

المحاور	الحالة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة sig	مستوى الدلالة
فقرات الاستبيان ككل	ذكر	31	56.35	11.12	.151	.881	غير دال احصائيًا
	أنثى	3	55.33	12.58			

من جدول (8) يتبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لنتيجة اختبار (ت) "لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالنسبة لإجمالي فقرات الاستبانة، حيث كانت قيمتها المعنوية (0.881)، مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس.

ثانيًا: متغير المؤهل العلمي

جدول (9) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين – المؤهل العلمي

المحاور	الحالة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة sig	مستوى الدلالة
فقرات الاستبيان ككل	بكالوريوس	6	60.16	12.843	.951	.349	غير دال احصائيًا
	دراسات عليا	28	55.42	10.713			

يتبين من جدول (9) أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لنتيجة اختبار (ت) "لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالنسبة لإجمالي فقرات الاستبانة، حيث كانت قيمتها المعنوية (0.349) مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ثالثًا: متغير المسمى الوظيفي

جدول (10) نتائج اختبار التباين الأحادي (ف)

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	قيمة sig	مستوى الدلالة
فقرات الاستبيان ككل	بين المجموعات	330.115	3	110.038	.891	.457	غير دال احصائيًا
	داخل المجموعات	3704.503	30	123.483			
	المجموع	4034.618	33				

من جدول (10) يتبين أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لنتيجة اختبار (ف) "اختبار التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالنسبة لإجمالي فقرات الاستبانة، حيث كانت قيمتها المعنوية (0.457) مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

مناقشة نتائج الدراسة:

أولًا: مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص على: (**ما وجهة نظر خبراء اقتصاديات التعليم بالتحولات الاقتصادية في السياسات التربوية؟**).

أظهرت النتائج أن التحولات الاقتصادية في السياسات التعليمية كبيرة كما جاء في استجابات أفراد عينة الدراسة من الخبراء، حيث جاء المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة (خبراء اقتصاديات التعليم) حول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية، بدرجة (موافق) وتُعَدُّ درجة كبيرة وبمتوسط (3.75) وانحراف معياري (10.7) وتراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (3.3–4.14) مما يؤكد على التحولات الاقتصادية في السياسات التعليمية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Trani and Holsworth, 2013)، التي دعت إلى ضرورة التحول المبتكر لمؤسسات التعليم العالي وتغير السياسة التربوية لمواكبة التطور الاقتصادي حول العالم.

حيث اعتنت المملكة العربية السعودية بالتعليم مبكرًا، فميزانية التعليم تطورت بشكل كبير وملحوظ فقد بلغت في عام (1386هـ–514) مليون ريال، ووصلت إلى (193) مليار ريال في عام (1441هـ)، فالإنفاق على التعليم يعتبر في المراتب الأولى من حيث المخصصات المالية على قطاعات الدولة التنموية، وقد شهد قطاع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية تطورات توسعية واضحة تزامنا مع التنمية والتطور الاقتصادي وعلى كافة الأصعدة، وقد خطت المملكة خطوات رائدة في مجال النهضة العلمية إيمانا منها بأهمية العنصر البشري الذي يمثل أداة النمو والغاية منه.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Trani and Holsworth, 2013) التي أكدت على أنه لا تزال الكثير من الدول حول العالم في حاجة إلى تغير سياستها التعليمية لتصبح ملائمة للتحولات الاقتصادية الهائلة وتحديات القرن الحادي والعشرين.

فيما تتلاقي نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة البربري (2011)، والتي أكدت على أن الخطة الاستراتيجية بمصر تقوم على رؤية تؤكد على تطوير السياسات التعليمية لمواكبة تغيرات العصر الاقتصادية والسياسية.

ومن التحولات الاقتصادية لسياسات التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء أن "اقتصاديات التعليم تُسهم بتوظيف أمثل لتقنية المعلومات لتحقيق رؤية المملكة (2030)"، فقد حصلت هذه العبارة على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.14) ودرجة (موافق) وتُعَدُّ درجة كبيرة، كما حصلت العبارة: "وتُسهم اقتصاديات التعليم في توظيف تقنية الاتصالات لتحقيق رؤية المملكة (2030)"، على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.08) ودرجة (موافق) وتُعَدُّ درجة كبيرة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حدادة (2019) التي أكدت على أن من أهم تطورات السياسة التعليمية الحديثة هو التعليم الرقمي، فهو يسهم في إنشاء بنية تحتية وقاعدة من تقنية المعلومات، تقوم على أسس ثقافية بغرض إعداد جيل جديد قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويعتبر "تشجع الوزارة الجامعات على البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم بالإضافة إلى ميزانية كل جامعة وفق لظروفها"، من التحولات الاقتصادية لسياسات التعليم في المملكة العربية السعودية التي حصلت على الترتيب الثالث بوزن نسبي (4.02) ودرجة (موافق) وتُعَدُّ درجة كبيرة.

وكما أظهرت نتائج النموذج القياسي عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية بين أعداد الخريجين والنمو الاقتصادي وهذا يعني أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة لم يكن له دوره المطلوب في تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1997م) وحتى (2017م) مع غياب العلاقة المؤثرة لهذا الإنفاق على النمو الاقتصادي، وفي هذا إشارة واضحة إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة بشكل كبير بعوامل أخرى مثل الارتباط القوي بالصناعة النفطية التي تتأثر بالنصيب الأكبر من قيمة الناتج، بالإضافة إلى أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة إنما ينظر إليه كمطلب استهلاكي بدرجة كبيرة وليس استثماري وأن التوسع كميًا في نوعية في التعليم وزيادة الإنفاق علية بزيادة أعداد الطلبة الدارسين وغيره وما يتبع ذلك من نفقات، لم يواكبه في المقابل جودة الخريجين، وكذلك مواكبة المخرجات مع متطلبات سوق العمل؛ وبالتالي كان تأثير أعداد الخريجين بشكل عكسي على النمو الاقتصادي.

ثانيًا: مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: **(هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير "النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي"؟).**

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي) مما يؤكد على أن الجميع على اختلاف أنواعهم ومؤهلاتهم ومسمياتهم الوظيفية يجمعون على أنه لا بد من التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية، فمفهوم الاقتصاد المعرفي يسيطر على سياسات العملية التعليمية، وهذا ما أكدته دراسة (Gunn & Mintro, 2016) لذا يلجأ واضعوا الخطط التربوية إلى وضع سياسات فعالة لتحقيق أهداف الوطن الاقتصادية.

أهم نتائج الدراسة:

- المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة خبراء اقتصاديات التعليم حول التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية، بدرجة موافقة كبيرة وبمتوسط (3.75) وانحراف معياري (10.7) وتراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (3.3-4.14).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين وجهات نظر خبراء اقتصاديات التعليم على التحولات الاقتصادية في السياسات التربوية وفق رؤية المملكة (2030) تعزى لمتغير (النوع، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي).

توصيات الدراسة:

بناء على ما توصلت إليه نتائج الدراسة يوصى الباحث بما يلي:

1- العمل على تطوير سياسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية لتحقيق اقتصاد معرفة تنافسي.

2- السعي من أجل تطوير سياسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لتعزيز اقتصاديات التعليم واقتصاديات المعرفة لتحقيق تميز تنافسي عالمي.

3- السعي الجاد والحثيث من قبل وزارة التربية والتعليم لتطوير مراكز البحوث للارتقاء بقدرتها التنافسية والاقتصادية لتحقيق رؤية المملكة (2030).

4- العمل على تحسين وتجويد العملية التعليمة في التعليم العام والتعليم العالي (إحداث تعديلات وتغيرات على المناهج والخطط الدراسية) بما يحقق تميز تنافسي ويدعم اقتصاديات المعرفة.

5- عمل شراكات وتوأمة مع مؤسسات تعليم عالمية لتدعيم التعاون المشترك وتبادل الخبرات والخبراء.

مقترحات الدراسة:

يقترح الباحث لدعم نتائج الدراسة الحالية القيام بالدراسات الآتية:

1- تصور مقترح لتطوير السياسات التعليمية في ضوء المستجدات الاقتصادية.

2- معوقات تطوير السياسات التعليمية في ضوء اقتصاديات التعليم وسبل التغلب عليها.

3- رؤية استراتيجية لتعزيز اقتصاد معرفي تنافسي في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

الاستعراض الطوعي الوطني الأول. (2018). *نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية*. نيويورك.

البربري، محمد أحمد عوض. (2011). نحو رؤية لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من تجربة ماليزيا التعليمية. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، (77)، ج2، 255-176.

حدادة، على. (2019). *تحديث المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات الثورة الرقمية الثانية*. اتحاد الغرف العربية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال.

الخبراني، يحيى بن محمد بن علي. (2015). *صناعة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول – تصور مقترح*. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الداود، وداد فرحان عبد الله. (2017). اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية: الواقع، المشكلات، حلول مقترحة. *مجلة كلية التربية جامعة أسيوط*، 33(10)، ج2.

درويش، رمضان. (2016). اقتصاديات التعليم، الأهمية ومجالات التطبيق. جامعة دمشق، دمشق.

السهلي، محمد، على. (2019). *تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية*: استراتيجية مقترحة. اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الصمادي، هشام محمد. (2015). *دور اقتصاديات التعليم في مواجهة سوق العمل الأردني*. كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء.

عياصرة، معن محمود. (2011). *نظم وسياسات التعليم نماذج عربية وأجنبية*. دار وائل للنشر: عمّان.

لهبوب، ناريمان يونس. (2012). *السياسات التربوية العربية*. دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان.

ملحم، سامي محمد. (2000). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. دار المسيرة: عمّان.

المنقاش، سارة بنت عبد الله. (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، 19* (1). 381-440.

وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). file:///C:/Users/OS_10_64x_2021/Downloads/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%20230%20(1).pdf

Gunn, A & Mintro, M (2016). Higher education policy change in Europe: Academic research funding and the impact agenda. *Journal European education, 48.*

Trani, E. P., & Holsworth, R. D (2013). *The indispensable university: Higher education, economic development, and the knowledge economy*. R&L Education.